

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» وترصد ما تناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- **البنائات التاريخية في العراق تتعرض للدمار بفعل التغير المناخي**
- **الشرق الأوسط على شفير الهاوية مرة أخرى: مخاطر النظام الاستبدادي غير المستقر**
- **التأجيل أو اللاشيء: فشل العراق في تشكيل حكومة جديدة**
- **المناخ والسلام والأمن في العراق: ورقة حقائق**



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

البنائات التاريخية في العراق تتعرض للدمار بفعل التغير المناخي

تسببت شحة المياه بارتفاع التركيزات الملحية، كما
تسببت العواصف الرملية بتآكل اقدم المواقع التاريخية
في العالم

الكاتب:

هانا لينش

صحفية مختصة في مجال البيئة مقيمة في اربيل العراق.

المصدر:

صحيفة الغارديان

<https://www.theguardian.com/world/2022/apr/15/iraq-ancient-buildings-destroyed-by-climate-change-salt-sandstorms>

التاريخ:

15 نيسان 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل الياسري

العدد 11
نيسان 2022



ملخص تنفيذي

وتزيد ازمة المناخ من تعقيد هذه المشكلة. فالعراق يزداد حرارة وجفافاً. وتقدر الامم المتحدة ان درجات الحرارة سترتفع بمقدار درجتين مع حلول عام 2050، مع زيادة الايام التي تكون فيها درجة الحرارة اعلى من 50 درجة مئوية، في الوقت الذي سينحسر فيه سقوط الامطار بنسبة 17% خلال موسم الامطار، مع تضاعف اعداد العواصف الرملية والترابية من 120 الى 300 عاصفة سنوياً. في نفس الوقت، فان ارتفاع مياه البحر يدفع بالاملاح الى داخل العراق ومن المتوقع ان تغمر مياه البحر اجزاء من جنوب العراق في فترة تقل عن الثلاثين سنة.



بعض اقدم الابنية التاريخية في العالم تتعرض للدمار بواسطة التغير المناخي، حيث يسهم ارتفاع التركيزات الملحية في العراق بتاكل اللبنة الطينية، كما تتسبب العواصف الرملية المتكررة بتدمير عجائب الدنيا القديمة.

العراق معروف بكونه مهد الحضارة. ففيه ولدت الزراعة، وبنيت اقدم مدن العالم، مثل العاصمة السومرية اور، وتطورت فيه واحدة من اوائل نظم الكتابة، الا وهي الكتابة المسمارية. يمتلك العراق عشرات الالاف من المواقع التي تعود الى العصر الحجر القديم وصعودا الى العصور الاسلامية، كما وضحت اغوستا ماكاهون، استاذة اثار بلاد ما بين النهرين في جامعة كامبرج.

ان تضرر المواقع الاثرية بالشكل الذي تتعرض له مدينة بابل الاسطورية سيترك فجوات كبيرة في معرفتنا للتطور الانساني ولتطور المدن في العصور المبكرة وادارة الامبراطوريات وديناميات التغير في المشهد السياسي خلال العصر الاسلامي، تضيف اغوستا.

ان بلاد ما بين النهرين، والتي يقع العراق على اراضيها اليوم، غنية بالملح (مون باللغة السومرية) الذي يتواجد بشكل طبيعي في التربة والمياه الجوفية. وقد ورد في النصوص المسمارية وجود مهنة لجمع الملح واستخدامات الملح في كل شيء تقريبا ابتداءا من حفظ الطعام والرعاية الصحية والطقوس الدينية. وهناك مثل سومري يقول ان اهم اساسيات الحياة هي الخبز والملح: « عندما ينازع الانسان الفقير الموت، لا تقم باحيائه، كونه اما يمتلك الخبز بدون الملح، او يمتلك الملح من دون الخبز».

من الممكن ان يساعد وجود الاملاح في التربة علماء الاثار في بعض الاحيان، لكن هذه المادة نفسها من الممكن ان تكون مدمرة، وتسهم في تدمير المواقع الاثرية نفسها، وفقا لما ذكره عالم الاثار جعفر جودري، الذي وصف الملح بكونه « عدواني... وسيتسبب بتدمير اي موقع اثري، مدمرا لبنة البناء، والرقم المسمارية، ويدمر كل شيء».

وترتفع القدرة التدميرية للملح مع ارتفاع تركيزاته وسط شحة للمياه ناجمة عن بناء السدود على منابع الانهار في تركيا وايران، بالاضافة الى

عقود من سوء ادارة مصادر المياه والزراعة في داخل العراق. «بدأت الملوحة في مياه شط العرب بالارتفاع منذ تسعينات القرن الماضي»، كما ذكر احمد حمدان، وهو مهندس مدني مختص بدراسة جودة مياه الانهار في العراق. ومن خلال ملاحظاته، فان نتائج فحص مياه شط العرب الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات تبين التراجع السنوي في جودة المياه، وخاصة في سنة 2018، والتي وصفها حمدان بانها سنة «ازمة» حيث تسببت ملوحة المياه بارسال 118,000 شخص الى المستشفيات في محافظة البصرة الجنوبية خلال موسم الجفاف.

وتزيد ازمة المناخ من تعقيد هذه المشكلة. فالعراق يزداد حرارة وجفافا. وتقدر الامم المتحدة ان درجات الحرارة سترتفع بمقدار درجتين مع حلول عام 2050، مع زيادة الايام التي تكون فيها درجة الحرارة اعلى من 50 درجة مئوية، في الوقت الذي سينحسر فيه سقوط الامطار بنسبة 17% خلال موسم الامطار، مع تضاعف اعداد العواصف الرملية والترابية من 120 الى 300 عاصفة سنويا. في نفس الوقت، فان ارتفاع مياه البحر يدفع بالاملاح الى داخل العراق ومن المتوقع ان تغمر مياه البحر اجزاء من جنوب العراق في فترة تقل عن الثلاثين سنة.

«تخيل انه في العشر سنوات القادمة، معظم مواقعنا الاثرية ستغطيها المياه المالحة»، يقول الجوذري، استاذ الاثار في جامعة القادسية، ونائب مدير شبكة النهرين العراقية البريطانية المتخصصة في البحث في مجال الاثار في العراق. حيث بدا الجوذري ملاحظة الاضرار التي تسببت بها الاملاح في مواقع تاريخية منذ عقد من الزمن.

احد الاماكن والذي يعاني من اضرار كبيرة هي مدينة بابل المسجلة من قبل من منظمة اليونسكو، وعاصمة الامبراطورية البابلية، حيث تغطي طبقة من الاملاح لبنات طينية يبلغ عمرها 2,600 عام. وفي معبد عشتار، الهة الحب والحرب لدى السومريون، فان قواعد جدران المعبد بدأت بالتفتت. وفي اعماق الجدران الضخمة، تجمعت الاملاح الى درجة التكتل، متسببة بحدوث شقوق وكسور في لبنات البناء.

اما المواقع الاخرى والتي تأثرت بفعل التغير المناخي فهي مدينة سامراء، عاصمة الدولة الاسلامية ذات المنارة المدورة والتي تتعرض

للتاكل بفعل العواصف الرملية، و مدينة ام العقارب ومعبدتها الابيض، والقصر والمقبرة التي تقوم الصحراء بابتلاعها تدريجيا. في هذا العام تحديدا، خسر العراق جزءا من ارثه الثقافي. على حافة الصحراء، وعلى بعد 150 كلم جنوب مدينة بابل، يوجد رقعة ملحية كانت في يوم من الايام بحيرة ساوة. البحيرة التي كانت تعتمد على مياه امطار الربيع وكانت موطننا لما لا يقل عن واحد وثلاثين نوعا من الطيور، بما في ذلك طائر مالك الحزين الرمادي وطائر البط الحديدي المهدد بالانقراض. الان، فلقد جفت البحيرة تماما بسبب الاسراف باستخدام مياهها من قبل المزارع المجاورة لها وبسبب التغير المناخي. ان غياب وجود القوانين الرادعة لاستخدام المياه الجوفية اعطى الحرية للمزارعين لحفر الابار وزراعة حقول الحنطة لخلق مساحات خضراء في وسط ارض صحراوية متربة.

«عندما كنت طفلا، اذكر بوضوح كيف كانت بحيرة ساوة، بحيرة كبيرة، بدت وكأنها بحر. لكنها اختفت الان. اختفت تماما. لا نمتلك اي بحيرة بعد الان،» قال الجوذري.

ان نمو النباتات الصحراوية محل مكان الذي كانت فيه المياه تغمر بحيرة ساوة يعني ان هذه المنطقة ستكون في المستقبل احد مصادر العواصف الرملية.

التوصيات والملاحظات:

- ان المواقع الاثرية العراقية هي اكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي الذي يعصف بجميع اشكال الحياة في البلاد لقدم هياكلها العمرانية ووقوعها في اطراف المدن وفي مواجهة للعواصف الرملية التي تهب من الاراضي الصحراوية.
- ان المحافظة على هذه المواقع والتي تعد جزءا من التراث الانساني للبشرية يحتاج الى جهود دولية ضخمة تعمل بتكامل مع الجهود المحلية للعراق.
- يفقر العراق الى استراتيجية واضحة طويلة الامد لمكافحة اثار التغير المناخي والاحتباس الحراري وغياب مشاريع التشجير وانشاء الاحزمة الخضراء، بالاضافة الى انعدام القوانين والتشريعات الرادعة والمتعلقة بالحفاظ على المساحات الخضراء والاراضي الزراعية في داخل المدن.
- زيادة المساعي والضغط الدبلوماسي العراقية سواء في المحافل الدولية او عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة مع دول الجوار الاقليمي، تحديدا ايران وتركيا، من اجل تأمين حصص العراق المائية وايقاف التجاوزات على منابع نهري دجلة والفرات.

الشرق الأوسط على شفير الهاوية مرة أخرى: مخاطر النظام الاستبدادي غير المستقر

الشرق الأوسط على شفير الهاوية مرة أخرى: مخاطر النظام الاستبدادي غير المستقر

الكاتب:

مها يحيى

مديرة مركز مالكوم اتش كير كارنيغي للشرق الأوسط، وتركز في أبحاثها على العنف السياسي وعنف الهوية والعدالة الاجتماعية.

المصدر:

Foreign Affairs

<https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/22-03-2022/middle-east-brink-again>

التاريخ:

22 آذار 2022

ترجمة وتحرير:

د. نصر محمد علي

العدد 11
نيسان 2022



ملخص تنفيذي

يُطلب من المواطنين في الشرق الأوسط، مرة أخرى، الاختيار بين الحرية والاستقرار. ولكن على عكس الجيل الأخير من الحكام المستبدين العرب، الذين يمكنهم، على الأقل، الادعاء بتقديم مزايا اقتصادية واجتماعية مقابل الطاعة السياسية، فإن الجيل الجديد من القادة الاستبداديين لا يمكنهم أن يعدوا بالازدهار أو الاستقرار. ففي مواجهة الرياح الاقتصادية المضادة المتزايدة، بعضها بسبب الوباء والبعض الآخر بسبب الاتجاهات غير المواتية في المدى الطويل للطاقة والمناخ، باتت الدول العربية غير قادرة على نحو متزايد على الوفاء بالصفقة الاستبدادية. إذ يعاني لبنان والعراق من ضائقة اقتصادية شديدة. فيما تغرق ليبيا وسوريا واليمن في حرب أهلية وتواجه أزمات إنسانية خطيرة. وتكافح اقتصادياً حتى البلدان المستقرة نسبياً مثل مصر وتونس، في حين يتعين على دول الخليج، التي كانت غنية في السابق على نحو كبير، أن تواجه نهاية وشيكة لعصر النفط. ربما منحها الغزو الروسي لأوكرانيا مدة راحة مؤقتة، لكن ستغدو أنظمتها الريعية غير مستدامة في نهاية المطاف. إذ ترتفع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما ينخفض الإنفاق على الخدمات العامة في أنحاء المنطقة كافة.



بدأ نظام استبدادي جديد يستقر في المنطقة بعد أكثر من عقد بقليل على الربيع العربي الذي اجتاحت العديد من الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط وأغرق أنظمة أخرى في أتون الفوضى. لقد نجت مصر وتونس، أول دولتين تخلصتا من ديكتاتورين عتيدين في العام 2011، من الانقلابات التي ارجعتها صوب الحكم الاستبدادي. كما شهد السودان، الذي لم يتسن له ان تنجح ثورته حتى العام 2018، انتقاله الواعد صوب الديمقراطية الذي خرج عن مساره بسبب الانقلاب. وفي غضون ذلك، وسّعت إيران نطاق نفوذها عبر الشرق الأوسط، ولاسيما في العراق ولبنان واليمن، فيما زادت الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج من نفوذها على العديد من أضعف دول المنطقة. وبفضل هذه الاتجاهات إلى حد ما، فقد عاد نظام الرئيس بشار الأسد الوحشي في سوريا بهدوء إلى الحظيرة العربية.

ويُعزى ذلك، إلى حد ما، إلى رد الفعل الاستبدادي العنيف. إذ قامت الأنظمة الاستبدادية، التي نجت من الموجة الأولى من الربيع العربي، بعد ان فزعت من المشاهد غير المسبوقة للمواطنين الذين خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بحقوقهم، بقمع أولئك الذين انضموا إلى الاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية فيما منحت المساعدات لكسب أولئك الذين يفكرون في القيام بذلك. كانت وعود البحرين بزيادة الوظائف والأجور في أوائل العام 2011 والهجوم اللاحق على المتظاهرين في المنامة - بمساعدة قوات قدمت من المملكة العربية السعودية - المثال الأول على هذا النهج. وأعقب ذلك حملات قمع أكثر وحشية انتهت بصراعات أهلية في ليبيا، وسوريا، واليمن، ومزيج من القمع والاستقطاب في دول أخرى شهدت حركات احتجاجية طفيفة، مثل الأردن والمغرب. في وقت لاحق، استعاد القادة الاستبداديون في مصر والسودان وتونس السلطة. وإلى جانب الانتقام من النظام القديم، فإن بعث الاستبدادية التي تضرب اطنابها في أنحاء الشرق الأوسط كافة يُعزى إلى انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة والتحوّلات الجيوسياسية التي نتجت عن ذلك. إذ سعت الإدارات الأميركية الثلاث الأخيرة، ولاسيما الإدارتان الأخيرتان، إلى تقليص الالتزامات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط

مع الحفاظ على تركيز واشنطن طويل الأمد على مكافحة الإرهاب، وقد أدى ذلك إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وجعلها أكثر تسامحاً مع الشركاء الاستبداديين، طالما أنهم يدعمون أولوياتها الرئيسية. كما أنها فتحت الباب أمام نشاط إقليمي أكبر للصين، وروسيا، والقوى الإقليمية مثل إيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، ودول الخليج - وكلها ترى أن مصالحها الوطنية تمتد إلى ما وراء حدودها.

وكانت النتيجة ان بُعث النظام الاستبدادي القديم جزئياً، باستثناء المساومة - إذ قبل السكان على ماضى الازدهار الاقتصادي عوضاً عن الحرية السياسية- التي كانوا يدعمونها ذات مرة. وإذا تقوم الحكومات الاستبدادية في أنحاء المنطقة كافة بقمع حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية، بيد أنها لا تستطيع أن تقدم بإزاء ذلك سوى القليل من الوظائف أو الفرص الاقتصادية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط نتيجة للحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى تحسين التوقعات الاقتصادية على المدى القصير لبعض الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط، غير أن العديد من الحكومات الأخرى ما تزال تعاني من جائحة كوفيد-19 وتواجه اتجاهات اقتصادية طويلة الأجل غير مواتية، بما في ذلك أزمة المناخ تلوح في الأفق والتي ستضربها أكثر من غيرها. **المستبدون في الشرق الأوسط اليوم لا يمثلون مظهراً لنظام استبدادي جديد مستقر. بل يمثلون نظاماً هشاً يمكن أن يتصدع في المستقبل القريب.**

الشتاء العربي

كانت السنوات التي تلت الانتفاضات العربية في العام 2011 مُحْيِيَةً لآمال أنصار الديمقراطية. إذ لم يقتصر الأمر على الحرب الأهلية في ليبيا، وسوريا، واليمن فحسب، بل فضلت تلك الحكومات، التي ظلت مستقرة في الغالب، القمع والمراقبة على حساب الإصلاح. وقيدت الحكومات في الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والمغرب، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية والسودان، وتونس وغيرها، الحريات الأساسية وقمعت المجتمع المدني. فيما قامت العديد من الدول

الشرق الأوسط على شفير الهاوية مرة أخرى: مخاطر النظام الاستبدادي غير المستقر

بسجن المدافعين عن حقوق الإنسان، واسقط بعضها، مثل البحرين، جنسية منتقدي الحكومة. ما يزال الكثير منها يستعمل جائحة كوفيد-19 بوصفها ذريعة لفرض حظر التجول والقيود على الحركة والمراقبة المشددة. فقد استعملت الإمارات العربية المتحدة تطبيق المراسلة (ToTok) للتجسس على ملايين الأشخاص.

وقد وضع انقلابان، في العام الماضي، حدثا في بلدين قصتي النجاح الوحيدتين المتبقيتين في المنطقة موضع شك. فقد علّق رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد، في تموز / يوليو، أعمال البرلمان وأقال رئيس الوزراء، وأعلن أنه سيحكم بموجب مرسوم. كما أمر باعتقال نواب وصحفيين انتقدوا أفعاله. وقام قائد الجيش في السودان، الجنرال عبد الفتاح البرهان، بالاستيلاء على السلطة على نحو مماثل، في تشرين الأول / أكتوبر، إذ علّق عمل الحكومة الانتقالية في البلاد، وعين حكومة جديدة، ومنح الأجهزة الأمنية سلطات طوارئ جديدة لمطاردة المواطنين السودانيين الذين يقاومون الحكم العسكري.

لقد تعزز هذه النزوع صوب الاستبداد بفك الارتباط التدريجي للولايات المتحدة عن الشرق الأوسط. إذ تركت واشنطن، على مدى العقد المنصرم، أهدافها الموسعة المتمثلة بإرساء الديمقراطية والتحول الإقليمي ورائها، واستبدلتها بحزمة أكثر تواضعاً من الأولويات ألا وهي: ضمان الاستقرار الإقليمي، ومنع إيران من الحصول على السلاح النووي، ومكافحة الإرهاب الذي يهدد الوطن الأميركي. لقد منح انكماش حضور الولايات المتحدة في المنطقة للقوى الإقليمية مساحة أكبر لمتابعة مصالحها الاستبدادية، لذا لاغربة في أنها أعطت الأولوية لبقائها على حساب رفاهية شعوبها.

كما تحركت روسيا والصين، تساوقاً مع انسحاب الولايات المتحدة، لملء بعض الفراغ، الأمر الذي يهدد بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة منافسة بين القوى العظمى. فقد باتت موسكو منغمسة بشدة في الصراع السوري بوجه خاص، وحققت نتائج دبلوماسية وعسكرية كبيرة بكلفة منخفضة نسبياً. كما زادت من نفوذها على أجزاء أخرى من العالم العربي، ولاسيما في شمال إفريقيا، حيث استعملت صفقات

الأسلحة والمرتزقة لتعزيز مصالحها. لقد أدت الحرب على أوكرانيا إلى تحويل تركيز موسكو مرة أخرى إلى القرب من الوطن، ولكن سيكون من السابق لأوانه توقع من روسيا أن تدير ظهرها للشرق الأوسط حتى وان كانت منهكة عسكرياً وتعاني من عزلة دولية.

كما عملت الصين على تعميق علاقاتها مع البلدان في أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كافة، ووسعت الشراكات الاقتصادية والتجارية وقامت بتشييد البنية التحتية في مجال الطاقة والتمويل ومبادرات التكنولوجيا. وأبرمت اتفاقات دبلوماسية متعددة الأطراف، بما فيها منتدى التعاون بين الصين والدول العربية(منتدى التعاون الصيني-العربي)، وعقدت اتفاقات عسكرية ثنائية مع مصر، وإيران، والمملكة العربية السعودية. لقد رحبت الحكومات العربية بوجود الصين المتزايد في المنطقة، ويرجع ذلك، إلى حد ما، إلى أنه يسمح لها بتنويع علاقاتها مع القوى العظمى مع تراجع الولايات المتحدة، وإلى حد ما، إلى أن بكن تشاركها الكراهية حيال قيم الديمقراطية.

وفي هذا السياق، أصبحت مجموعة من القوى الوسطى أيضاً أكثر نشاطاً في تأمين مصالحها في المنطقة. فقد باتت الإمارات العربية المتحدة، التي كانت في السابق فاعلاً إقليمياً صغيراً نسبياً، الآن لاعباً مؤثراً في مصر، وليبيا، والسودان، وتونس، واليمن، والقرن الأفريقي، وغالباً ما تقدم الدعم المالي والسياسي للحكومات الاستبدادية والقوات المسلحة بالوكالة على حساب القادة المنتخبين ديمقراطياً أو ذوي العقلية الإصلاحية. وبالمثل أيضاً، فقد باتت تركيا، التي سعت قبل عقد من الزمان فقط إلى توثيق العلاقات مع أوروبا، الآن لاعباً نشطاً في شمال إفريقيا والمشرق العربي. فهي تتقاسم منطقة نفوذ تتوسع باستمرار عبر دعمها للقوى الإسلامية المتحالفة معها في ليبيا، والصومال، وسوريا، واليمن. كما دخلت قطر اللعبة أيضاً، إلى جانب المملكة العربية السعودية، التي استعملت منذ مدة طويلة عائداتها النفطية لشراء النفوذ في المنطقة. وبالطبع فإن إيران تواصل استغلال الانقسامات في العديد من الدول العربية لتعزيز نفوذها.

الشرق الأوسط على شفير الهاوية مرة أخرى: مخاطر النظام الاستبدادي غير المستقر

ومن ثم لاغرابة في أن السلطات الاستبدادية سعت وراء مصالحها في الخارج، فقد فعلت ذلك في كثير من الأحيان على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ ساهمت تحت ذريعة «الاستقرار»، في تفتيت بعض البلدان وقوضت التحولات الديمقراطية في بلدان أخرى – كان آخرها في السودان وتونس، حيث تلقى قادة الانقلاب الدعم من بعض دول الخليج. فيما بدأت قوى إقليمية أخرى، بضمنها مصر، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، في تطبيع العلاقات مع نظام الأسد في سوريا، على الرغم من انها اتهمته بارتكاب جرائم حرب وكان منطقتها المعلن كبح النفوذ الإيراني في بلاد الشام.

لاحرة ولامستقرة

يُطلب من المواطنين في الشرق الأوسط، مرة أخرى، الاختيار بين الحرية والاستقرار. ولكن على عكس الجيل الأخير من الحكام المستبدين العرب، الذين يمكنهم، على الأقل، الادعاء بتقديم مزايا اقتصادية واجتماعية مقابل الطاعة السياسية، فإن الجيل الجديد من القادة الاستبداديين لا يمكنهم أن يعدوا بالازدهار أو الاستقرار. ففي مواجهة الرياح الاقتصادية المضادة المتزايدة، بعضها بسبب الوباء والبعض الآخر بسبب الاتجاهات غير المواتية في المدى الطويل للطاقة والمناخ، أصبحت الدول العربية غير قادرة على نحو متزايد على الوفاء بالصفقة الاستبدادية. إذ يعاني لبنان والعراق من ضائقة اقتصادية شديدة. فيما تغرق ليبيا وسوريا واليمن في حرب أهلية وتواجه أزمات إنسانية خطيرة. وتكافح اقتصادياً حتى البلدان المستقرة نسبياً مثل مصر وتونس، في حين يتعين على دول الخليج، التي كانت غنية في السابق على نحو كبير، أن تواجه نهاية وشيكة لعصر النفط. ربما منحها الغزو الروسي لأوكرانيا مدة راحة مؤقتة، لكن ستغدو أنظمتها الريعية غير مستدامة في نهاية المطاف. إذ ترتفع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما ينخفض الإنفاق على الخدمات العامة في أنحاء المنطقة كافة.

وقد شرعت بعض الحكومات العربية، التي تفتقر إلى وسائل لاستمالة المجتمع، في تنفيذ مشاريع عملاقة تهدف إلى إبراز قوة الدولة وعظمتها من دون تقديم أي خدمات فعلية. وخير مثال على ذلك مصر. فقد تصل تكلفة العاصمة الإدارية الجديدة المخطط لها، المملوكة بنحو أساس للجيش ووزارة الإسكان، إلى أكثر من 60 مليار دولار. ودفع الإنفاق العام على هذا المشروع، وغيره من المشاريع القومية التي ترمي إلى رسم صورة للتقدم المحرز، نسبة الدين العام في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة فلكية تصل إلى 88 بالمائة. وتبنت الحكومة التونسية أيضاً، بمستوى أقل، سياسات الرمزية مع تجاهل الحقائق الاقتصادية، الأمر الذي أثار السخط الشعبي الذي يعكس في بعض النواحي المزاج الوطني الذي ساد في المدة التي سبقت الثورة التي بدأت في العام 2010.

وستجعل التحديات البيئية، بما فيها ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، من الصعب على الدول العربية تنمية اقتصاداتها وتوفير احتياجات مواطنيها. كما وتشهد منطقة الشرق الأوسط ارتفاعاً في درجات الحرارة بمعدل يفوق المعدل العالمي إلى الضعف، الأمر الذي يعزز من انعدام الأمن الغذائي، والهجرة إلى المدن، والمنافسة على الموارد. وتضم المنطقة 11 دولة من أصل 17 من الدول في العالم التي تعاني من الإجهاد المائي. وتبعاً للبنك الدولي، فإن ندرة المياه ستكلف الحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين سبعة و14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2050. وتؤدي زيادة التصحر والجفاف إلى دفع الناس نحو المدن، مما يؤدي إلى الضغط على البنية التحتية وزيادة التوترات بين المجتمعات. فقد دفعت موجات الجفاف بين عامي 2007 و2010، على سبيل المثال، 1.5 مليون شخص من شمال شرق سوريا إلى غرب البلاد، الأمر الذي ساهم بزيادة كبيرة في عدد سكان الحضر. صحيح أنها لم تؤدي إلى اندلاع انتفاضة عام 2011، بيد أنها أدت إلى تسريع وتيرة تدهور الظروف المعيشية وعملت على تغذية السخط الشعبي. ويساهم الصراع اليوم في ليبيا، وسوريا، واليمن في تدفق اللاجئين إلى العراق، والأردن، ولبنان، والصومال،

الشرق الأوسط على شفير الهاوية مرة أخرى: مخاطر النظام الاستبدادي غير المستقر

وتونس، وتركيا، مما أثار منافسة على الموارد الشحيحة حيث كافحت السلطات المحلية لاستيعاب الوافدين الجدد. ومن المؤكد أن تؤدي هذه الضغوط السكانية، بمرور الوقت، إلى تأجيج السخط السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.

وبسبب عدم قدرتها على إعالة مواطنيها، ازداد اعتماد الدول العربية على التهريب. وقد عزز هذا بدوره ثقافة الإفلات من العقاب على مستوى المنطقة. بينما تبدأ الدول العربية تطبيع العلاقات مع نظام الأسد في سوريا، لا يبدو أنها مهتمة بمحاسبة المسؤولين السوريين على جرائمهم المروعة. كما لا يبدو أن هناك اهتماماً كبيراً بحل مشكلة اللاجئين، والتي من المرجح أن يستعملها النظام السوري بوصفها وسيلة ضغط لتسريع عملية التطبيع. ومع بقاء نظام الأسد في السلطة من دون حل سياسي ذي مصداقية، لن يتمكن ملايين اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وطالما يفلت المسؤولون السوريون من العدالة، فإن الأنظمة الاستبدادية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط كافة وخارجه لن يكون لديها حافز يذكر للامتناع عن ارتكاب جرائم مماثلة ضد شعوبها.

نظام غير مستقر

إن النظام الاستبدادي الجديد الذي يستقر في الشرق الأوسط مُقدر له أن يكون غير مستقر. بعيداً عن سيناريو «الاستبداد الدائم» الذي توقعه العديد من الباحثين في المنطقة قبل انتفاضات 2011، فإن المزيج من القمع المحلي، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتدخل الدولي الذي ترسخ في العواصم العربية من المرجح أن ينتج عنه قدر كبير من عدم الاستقرار والمزيد من العنف وعودة التطرف. تواجه الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط، التي نخرها الفساد وسوء الإدارة من ظروف اقتصادية معاكسة، صعوبات جمة في سبيل تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تهدئ بها شعوبها في السابق. وتؤدي الفواعل المسلحة، سواء كانت أجهزة الأمن القومي أو الميليشيات الخاصة، دوراً أكثر أهمية من أي وقت مضى في العديد من البلدان، اقتصادياً وسياسياً. ويتعرض الأشخاص العاديون،

في غضون ذلك، للضغط بسبب العنف المتزايد من ناحية والموارد المتضائلة من ناحية أخرى - تماماً كما كانوا قبل الانتفاضات العربية في العام 2011، وفي العراق وسوريا، قبل صعود (تنظيم داعش). أضافت روسيا والصين إلى هذا الوضع السياسي الملتهب توترات متصاعدة بين القوى العظمى فيما قامت إيران ودول الخليج بتأجيج الصراع وتسليح الهويات الطائفية سعياً وراء نفوذ إقليمي أكبر، ويشعر أهل السنة في أنحاء الشرق الأوسط كافة بالغضب من سياسات إيران التوسعية، بعد أن شاهدوا القوات السورية المدعومة من إيران وروسيا والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش يدمرون أربع مدن سنّية رئيسة - الموصل، والرقّة، وحمص، وحلب. يجب ألا يُطمئن التحول الاستبدادي في الشرق الأوسط أحداً. عوضاً عن ذلك، ينبغي أن يكون بمثابة تحذير من الاستقرار الأكبر في المستقبل.

التوصيات والملاحظات:

- تمثل هذه الدراسة واحدة من سلسلة دراسات نشرتها Foreign Affairs التي دأبت على نقد السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط وتحثها على إعادة النظر في تلك السياسة عبر أداء دور أكبر في المنطقة او على أقل تقدير الانسحاب المدروس منه. وهي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية، أحد أكثر مراكز الابحاث الأمريكية نفوذاً وتأثيراً.
- خلف انسحاب الولايات المتحدة صعود النزعة الاستبدادية في الشرق الأوسط وأدت إلى تدافع القوى الدولية (الصين، روسيا) والاقليمية (تركيا، إيران، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى)، لملء الفراغ والتنافس على مواقع النفوذ.
- إذا كان الجيل القديم من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة قد قدم مزايا اقتصادية واجتماعية مقابل الطاعة السياسية، فإن الجيل الجديد من القادة الاستبداديين لايمكنهم الوعد بذلك، الأمر الذي يجعلها ان تلجأ الى القمع من دون تقديم أي منافع ازاء ذلك للتغطية على أزمة الشرعية لديها.
- تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط تحديات خطيرة؛ إذ تنذر آفاق الطاقة بنهاية وشيكة لعصر النفط، الامر الذي يجعل حتى بلدان الخليج الغنية ان تكون معرضة للهشاشة الاقتصادية، أما على صعيد التغير المناخي فان

التوصيات والملاحظات:

منطقة الشرق الأوسط تشهد ارتفاعاً في درجات الحرارة «بمعدل يفوق المعدل العالمي الى الضعف» مما سيعرض الأمن الغذائي، الذي تعثره في الأساس أوجه قصور، الى الخطر، ويعزز من النمط السائد في الهجرة من الريف الى المدن.

- تعاني المنطقة من شحة مياه فهي «تضم المنطقة 11 دولة من أصل 17 من الدول في العالم التي تعاني من الإجهاد المائي»، وهذا من شأنه أن يعقد من مشاكل المياه القائمة بالأساس وعلى الاخص العراق، وسوريا، ومصر.

التأجيل او اللاشيء: فشل العراق في تشكيل حكومة جديدة

التأجيل او اللاشيء: فشل العراق في تشكيل حكومة جديدة

انتهت الانتخابات العراقية الاخيرة الاتفاق السياسي غير الرسمي الذي
هيمن على الترتيبات السياسية منذ عام 2003. على الدول الاوروبية
الضغط على القادة العراقيين لكسر الجمود الحالي في البرلمان.

الكاتب:

حمزة حداد

محلل سياسي مقيم في بغداد ومستشار سابق لرئيس مجلس ادارة
المصرف العراقي للتجارة.

المصدر:

المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية

<https://ecfr.eu/article/stall-or-nothing-iraqs-failure-to-form-a-new-government/>

التاريخ:

14 نيسان 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل الياسري

العدد 11
نيسان 2022



ملخص تنفيذي

ان وضع نهاية للاتفاق السياسي الضمني المهيمن على السياسة العراقية منذ سنة 2003 هو امر بالغ الاهمية. فالبلد يفتقر لثقافة المعارضة البرلمانية. واذا لم يكن اداء حكومة الاغلبية المزمع تشكيلها متفوقا بشكل كبير على اداء الحكومات السابقة، فان ذلك سيؤدي الى المزيد من التآكل في ثقة الناس بجدوى الاصلاح السياسي. لكن ما ينذر بالخطر في حقيقة الامر هو ان بعض الاحزاب السياسية المهمة تتحكم مجموعات مسلحة لا تريد تفويت المكاسب التي قد تحرم منها اذا لم تشارك في السلطة في الاربعة سنوات القادمة



سنة اشهر مضت منذ ان صوت العراقيون في الانتخابات البرلمانية المبكرة، لكن حكومة تصريف الاعمال التي يرأسها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي - والتي تم تنصيبها كحكومة مؤقتة - لاتزال تمارس مهامها حتى الان. كان من المقرر ان تعقد هذه الانتخابات في ربيع سنة 2022، لكنها جرت بوقت مبكر تلبية لمطالب الحراك الاحتجاجي الذي عصب بالبلاد. ان التأخير في عمليات تشكيل الحكومة في العراق هو امر ليس بالجديد. لكن الانسداد الاخير اصبح يقوض استقرار البلاد و ويتنقص من شرعية الدولة. وعلى حكومات الدول الاوربية التي استثمرت سياسيا واقتصاديا في العراق على مدى السنوات الماضية حث جميع الاطراف لتجاوز هذا الانسداد.

ليس فقط ان العملية الجارية لتشكيل الحكومة استمرت لفترة اطول من اي مدة تطلبتها تشكيل اي حكومة من حكومات ما بعد 2003 وباللغة خمسة اشهر ونصف، لكنها تعطلت بعد انتخاب رئيس مجلس النواب وهو امر لا يحدث بالعادة. سابقا، كانت مداولات تشكيل الحكومة التي تاخذ شهورا طويلة متبوعة باختيار مرشحي رئاسة مجلس النواب، ورئيس الجمهورية، واخيرا، رئيس الوزراء، وهو الترشيح الذي يكون في الغالب محل خلاف وجدل كبيرين. في هذه المرة، تم اعادة انتخاب محمد الحلبوسي في شهر يناير كرئيس لمجلس النواب. وبعد مرور ثلاثة اشهر، لم يستطع اعضاء مجلس النواب العراقي على عقد جلسة بنصاب مكتمل يحقق اغلبيه الثلثين اللازمة لانتخاب رئيس الجمهورية.

لقد مر العراق فيما مضى بحالات انسداد سياسي لكن ليس للأسباب ذاتها التي انتجت الانسداد الحالي. وخلافا لما يعتقد به الكثيرون في اوساط المجتمع الدولي، فان الخلاف القائم لا يتمحور حول طبيعة العلاقات مع ايران، حيث ان الاخيرة ستحتفظ بدورها المؤثر بغض النظر عن التحالف السياسي الذي سيتصدى الى الحكم في بغداد. ان المشكلة الرئيسة تكمن في ان الاحزاب السياسية التقليدية غير مستعدة للجلوس معا للوصول الى حكومة توافقية موسعة كما جرت عليه الامور في السابق. فالفائز في الانتخابات الاخيرة، السيد مقتدى

الصدر، والذي يمتلك 73 مقعدا من اصل 329 مقعد من مقاعد مجلس النواب، مصر على عدم الاشتراك في اي حكومة توافقية جديدة. يسعى الصدر في هذه المرة الى تشكيل حكومة بالاشتراك مع احد احزاب «الحرس القديم» الكردية، الا وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحالف سيادة السني. وبفعل ذلك، ان الصدر يسعى الى استبعاد الاحزاب الشيعية الاخرى، بما في ذلك خصمه التقليدي نوري المالكي، والذي توحد مع قوى الاطار التنسيق، والحزب الكردي الرئيس الاخر، الاتحاد الوطني الكردستاني. نظرا لعدد المقاعد التي يمتلكها هو والتحالف الثلاثي، يعتقد الصدر بان امامه فرصة لاحتكار حصة الشيعة من المغنم السياسية. وهو نفس الامر الذي يعتقد به مسعود البارزاني بقدر تعلق الامر بحصة الكرد من المناصب السياسية.

وفي الوقت الذي يمكن ان تكون فيه الحكومة الجديدة مختلفة عن الحكومات التوافقية السابقة، الا انها لن تأتي بالتغيير السياسي الذي وعد به الصدر وحلفاؤه انصارهم واطراف الحراك الاحتجاجي. حيث سيبقى التحالف المشكل للحكومة مقسما بين عدة احزاب سياسية ومبني على نفس نظام تخصيص المناصب الحكومية على اسس اثنية وطائفية. وعليه فان النتيجة لن تمثل خطوة اصلاحية بقدر ما هي مسعى لاحتكار السلطة، وهو امر لا يلبي مطالب المواطنين العراقيين الساخطين والرافضين للوضع القائم.

ان نقض الاتفاق السياسي غير الرسمي الذي هيمن على السياسة العراقية منذ سنة 2003 هو امر بالغ الاهمية. فالبلد يفتقر لثقافة المعارضة البرلمانية. واذا لم يكن اداء حكومة الاغلبية المزمع تشكيلها متفوقا بشكل كبير على اداء الحكومات السابقة، فان ذلك سيؤدي الى المزيد من التآكل في ثقة الناس بجدوى الاصلاح السياسي. وهو امر سيكون بالغ الضرر نظرا لان هذه الانتخابات قد مهدت الطريق لظهور معارضة حقيقة لا تتالف من الاحزاب التقليدية انما من احزاب اصلاحية ومستقلين، الذين فازوا وبشكل غير متوقع بعدد كبير من المقاعد. لكن ما ينذر بالخطر في حقيقة الامر هو ان بعض الاحزاب السياسية المهمة تتحكم مجموعات مسلحة لا تريد تفويت المكاسب المتتالية من

المشاركة في السلطة لمدة اربع سنوات. وقد ظهر ميل هذه الجماعات للعنف بعد ان اخذت المظاهرات التي اعقبت اعلان نتائج الانتخابات طابعا عنيفا، ودفعت هذه الجماعات الى استهداف مقر اقامة رئيس الوزراء. التحول الذي اعقب الانتخابات غير ديناميات القوة في اقليم كردستان العراق ايضا، حيث يهيمن الحزب الديمقراطي الكردستاني على حكومة الاقليم في مقابل تولي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة الجمهورية في العراق. وعلى الرغم من ان منصب رئيس الجمهورية ينظر اليه على انه منصب رمزي، الا انه اعطى لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني قنوتات في الوزارات الاتحادية، وتأثيرا على السياسة الخارجية. لذلك فان زحزة الاتحاد الوطني الكردستاني من منصب رئاسة الجمهورية، وهو ما يرغب التحالف الثلاثي بفعله، سيضعف من الاتحاد الوطني كثيرا ويغير من موازين القوة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين. الامر الذي من الممكن ان يشعل صراعا سياسيا بين الطرفين وقد يتطور الى استخدام العنف. فعلى نزيه المقاعد البرلمانية التدريجي الذي عانى منه الاتحاد الوطني الكردستاني في اخر دورتين انتخابيتين، الا انه لا يزال يحتفظ بالسيطرة العسكرية على محافظة السليمانية. وليس الصراع الداخلي بامر جديد على الكرد كونهم خاضوا حربا اهلية للفترة من 1994 وحتى 1998.

في الوقت ذاته، ان الساسة العراقيون سيكونوا حمقى اذا ما اعتقدوا انهم امنين من تأثيرات الحرب الروسية على اوكرانيا. فالدول المجاورة للعراق، مثل سوريا، وايران، وتركيا كلها تتمتع بعلاقات قوية مع روسيا. كذلك فان شركات نفط روسية مهمة تعمل في العراق، الذي يصدر اكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا. كما ان الحرب تشغل روسيا عن الحرب الدائرة في سوريا وتخلق دورا اكبر هناك لكل من تركيا وايران. وان انعدام الاستقرار في سوريا ستكون له انعكاسات حادة على العراق.

لسنوات طويلة، تظاهر العراقيون للمطالبة بخدمات افضل و لزيادة فرص العمل. ان قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وخلق الوظائف بحاجة الى الموازنة الاتحادية. وبالرغم من امكانية ان تقوم حكومة تصريف الاعمال باقرار الموازنة، الا انها لا ترغب بفعل ذلك، كونها لا تريد ان تتهم بتقييد الحكومة القادمة بقوانين لم تقم هي بتشريعها. وفي الوقت

ذاته, فان الارقام القياسية من عوائد النفط التي تسبب بها الارتفاع في اسعار الطاقة العالمية زادت من الطلب على الوظائف العامة. ولطالما استمر الانسداد السياسي, فان الضغوطات على الحكومة ستستمر. في هذه اللحظات العاصفة, يتوجب على الطبقة السياسية انهاء هذه الانسداد بشكل سريع. وعلى الرغم من ان الاتحاد الاوربي والدول الاعضاء فيه هم اكبر المانحين للمساعدات التنموية الى العراق, الا ان رغبتهم في مساعدة بلد من اصحاب الدخل المتوسط المرتفع هي في تناقص مستمر, نتيجة للحرب المندلعة على اراضي قارتهم. فالدول الاوربية المنخرطة بشكل كبير في الشأن العراقي بحاجة الى الضغط على القادة العراقيين للوصول الى اتفاق فيما بينهم ولاقرار الموازنة الاتحادية والاستثمار في تنمية بلدهم.

التوصيات والملاحظات:

- تعد الازمة السياسية التي اعقبت انتخابات اكتوبر الماضي اخطر ازمة وجودية يمر بها النظام السياسي منذ عام 2003, كونها ناجمة عن تاكل اسس العقد السياسي الضمني الذي حكم العملية السياسية لما يقارب من العقدين من الزمن.
- افرزت الانتخابات عن تغيير حاد في ديناميات القوة بين الاطراف السياسية في بغداد وفي اقليم كردستان على حد سواء.
- الخشية من الاقصاء والتهميش والحرمان من المناصب الحكومية يجمع الاطراف المعارضة لتشكيل حكومة اغلبية يقودها أئتلاف سياسي بزعامة التيار الصدري.
- يمكن للاتحاد الاوربي والدول الاوربية المتفاعلة مع الشأن العراقي سواء اقتصاديا او سياسيا تكثيف مساعيها ولعب دور الوساطة لتقريب وجهات النظر وحلحلة ازمة الانسداد السياسي التي اصابت الحياة السياسية العراقية بالشلل منذ قرابة الستة اشهر.

المناخ والسلام والأمن في العراق: ورقة حقائق

المساهمون في التقرير:

كاتونغو سيوبا، خيرة طريف، د. كيونغمي كيم، د. ديلان أودريسكول،
شيفان فاضل، د. إليزابيث إل روزفولد، آن فونمارك.

ملاحظة: تم إنتاج ورقة الحقائق هذه من قبل مشروع مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ، الذي تم تنفيذه بالاشتراك مع المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUIPI) ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، بتمويل من وزارة الخارجية النرويجية. إذ يهدف مشروع مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ إلى توليد موثوقة وذات صلة بالمعلومات والتحليلات في الوقت المناسب والقابلة للتنفيذ بشأن مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ لبلدان ومناطق مختارة على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المصدر:

المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUIPI)

التاريخ:

5 نيسان 2022

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. كرار أنور البديري



ملخص تنفيذي

تؤثر درجات الحرارة المتزايدة في العراق، وتناقص توافر المياه، وزيادة التقلبات السنوية في هطول الأمطار بشكل سلبي على الزراعة، في الوقت الذي تقلل من دخل الأسرة العراقية وتوافر الغذاء، وتؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المعيشي. كما إن النساء والفتيات سوف تتأثر بشكل غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، مع تصاعد على حالة عدم المساواة تجاههم. كما سيسهم التغير المناخي في العراق الى انخفاض المحاصيل الزراعية وفقدان سبل العيش في زيادة الهجرة الحضرية، مع وجود تحديات حضرية بما في ذلك مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات في المدن المضيفة.

مقابل كل ذلك ستستغل الجماعات والميليشيات المسلحة تلك الصعوبات الاقتصادية بسبب الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، من أجل إدامة التجنيد والدعم. علاوة على ذلك فإن ضعف الحوكمة في العراق سيؤدي الى تعزيز فرص استغلال النخبة لهذا الضعف، وزيادة نسبة الفساد، الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التهميش والإقصاء الذي يغذي المظالم ويعزز عدم الاستقرار في العراق.



مقدمة

يعد العراق أحد البلدان الشديدة التأثر بالتغير المناخي وتبعاته. ويزداد ضعف البلاد أمام ظاهرة التغير المناخي بسبب اعتماده القوي على الموارد الطبيعية مع قدرته المنخفضة على التكيف المناخي بسبب الصراع العنيف والفقر وعدم الاستقرار السياسي والفساد. إذ يتعرض العراق بشكل خاص للفيضانات والجفاف والعواصف الترابية، المرتبطة بشكل متزايد بتقلب درجات الحرارة وهطول الأمطار.

علاوة على ذلك تظهر آثار تغير المناخ في العراق بالعديد من القطاعات الحيوية - الزراعة والمياه والاقتصاد والصحة العامة والبيئة- الأمر الذي سيكون له التأثير المباشر على حياة المواطنين العراقيين. قباله كل ذلك، لاتزال الاستجابة العراقية لتغير المناخ غير كافية ومتأثرة بشكل كبير بالنزاع العنيف والمنافسة السياسية والفساد ونقص الموارد المالية. وعليه إذا تُركت آثار التغير المناخي في العراق من دون معالجة، فستؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن، وقد تؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية مع المزيد من عدم الاستقرار.

الاتجاهات والتوقعات المناخية

يملك العراق ثلاث مناطق مناخية رئيسية: صحراء قاحلة منخفضة في الغرب والجنوب الغربي، وسهوب شبه قاحلة تغطي إلى حد كبير المنطقة الوسطى، ومناخ البحر الأبيض المتوسط الرطب في الشمال والشمال الشرقي. وقد شهد العراق في الآونة الأخيرة انخفاض في معدلات هطول الأمطار وزيادة غير مسبوقه في درجات الحرارة. كما أنه يعاني بشكل متزايد من الفيضانات المفاجئة.

- **درجة الحرارة:** إن درجات الحرارة في العراق آخذة في الارتفاع، مع الشعور بالتغيير بشكل أكثر حدة من العقد الماضي. إذ يشهد العراق بشكل متزايد درجات حرارة مرتفعة في الصيف تصل الى ما فوق 50 درجة مئوية، ومن المتوقع أن تزداد موجات الحر الشديدة

في المستقبل، إن متوسط درجات الحرارة السنوية في العراق من المرجح أن يزداد زيادة قدرها درجتين مئويتين بحلول العام 2050. بالتأكيد ستؤثر تلك الزيادات في درجات الحرارة سلبيًا على رطوبة التربة والأمن المائي، مما يزيد من احتمالية حدوث موجات جفاف وعواصف ترابية أطول وأكثر حدة.

- **هطول الأمطار:** تتميز حالة هطول الأمطار في العراق بتقلبات موسمية وإقليمية عالية. إذ يحدث معظم هطول الأمطار في الشمال والشمال الشرقي بمعدل يتراوح بين 400 إلى 1000 ملم في السنة، وغالبًا ما يسقط بين تشرين الثاني (نوفمبر) وأذار (مارس)، بينما يتراوح المتوسط السنوي مناطق السهوب بين 200 إلى 400 ملم. في حين يتلقى الجنوب ما بين 40 إلى 60 ملم فقط، بشكل أساسي بين تشرين الأول (أكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر). إذ تشير التوقعات إلى أن متوسط هطول الأمطار السنوي في العراق سينخفض بنسبة 9 في المائة بحلول العام 2050، مع توقع انخفاض الحد الأقصى لعدد الأيام الممطرة أيضًا. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض هطول الأمطار إلى إطالة فترات الجفاف، مع تأثيرات شديدة على الغذاء والأمن المائي.

الديناميات الاجتماعية والبيئية

يهيمن النفط على اقتصاد العراق، ويسهم بأكثر من 90 في المائة من الإيرادات الحكومية. في حين يسهم الاعتماد الكبير على عائدات النفط الى عدم الاستقرار الاقتصادي، إذ تعيق مسألة تقلب الأسعار من النمو الاقتصادي وانعدام التنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، تؤثر الانبعاثات من آبار النفط المتقدمة أيضًا على بيئة البلد وصحة الناس. وعلى الرغم من الاعتماد على النفط في الإيرادات الحكومية، إلا إن قطاع الزراعة في العراق يوفر مصدر رزق لـ 25 في المائة من السكان. ومع ذلك فإن الزراعة في العراق تتميز في الغالب بمزارع صغيرة تعتمد على الزراعة المطرية أو المروية. غير إن انخفاض مستويات هطول الأمطار وتوافر المياه، والجفاف المطول، والعواصف الترابية، وانخفاض خصوبة التربة يؤدي الى تفاقم

التأثير السلبي على القطاع الزراعي وسبل العيش التي يعتمد عليها. علاوة على ذلك، تؤدي أزمة المياه في العراق إلى تفاقم الديناميكيات الاجتماعية والبيئية. إذ تعتمد إمدادات المياه في العراق إلى حد كبير على نظام نهري دجلة والفرات، الذي تنبع روافده الرئيسية من تركيا وإيران. ونظراً لأن تغير المناخ يؤدي إلى زيادة عدم انتظام هطول الأمطار في المنطقة، فإن مصب نهر في العراق يعتمد على الاستقرار الإقليمي والتعاون مع جيرانه من أجل الوصول المستدام إلى المياه.

فضلاً عن ذلك، فإن مسألة توافر المياه وجودتها يزداد سوءاً في العراق بسبب البنية التحتية القديمة والضعيفة للمياه والصرف الصحي وأنظمة الري، فضلاً عن الافتقار إلى سياسات وممارسات في الإدارة المتكاملة للمياه. إذ تبرز بين الحين والآخر توترات قبلية حول التنافس على المياه، ومن المرجح أن تنشأ المزيد الصراعات بين القبائل حول المياه، وتتفاقم تلك الآثار مع جائحة كورونا التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد العراقي، وزادت من تفاقم مستويات البطالة والفقر المرتفعة بالفعل، وخلقت المزيد من عدم الاستقرار في العراق.

مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ

يمكن أن يقوض تغير المناخ مكاسب التنمية ويؤثر على ديناميات الصراع ويعطل عمليات السلام الهشة أصلاً في العراق. على الرغم من عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين المناخ والصراع، فقد حددت الأبحاث مسارات متعددة يتفاعل من خلالها تغير المناخ مع الضغوط السياسية والاجتماعية والبيئية لمضاعفة نقاط الضعف والتوترات الحالية. لذلك تستخدم ورقة الحقائق هذه أربع مسارات مترابطة لوصف العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والسلام والأمن في العراق عبر الآتي:

- (1) تدهور سبل العيش، (2) الهجرة والتنقل، (3) تكتيكات الفاعلين العسكريين والمسلحين، (4) استغلال النخبة وسوء الإدارة.

- أولاً: تدهور سبل العيش في العراق

يؤثر تغير المناخ بالفعل على سبل العيش في العراق. إذ تتفاقم الأعباء

المجتمعية للاقتصاد الضعيف وأنظمة الحوكمة بسبب تأثيرات التغير المناخي التي تؤثر سلبيًا على الزراعة وتقلل من دخل الأسرة وأمنها الغذائي وسبل عيشها.

ففي العام 2021، تأثر شمال العراق بالجفاف بسبب انخفاض مستويات هطول الأمطار، بينما شهد الجزء الجنوبي من البلاد انخفاضاً في إمدادات المياه العذبة؛ كلاهما أدى إلى فشل كبير في المحاصيل. إذ أدى الجفاف في الأجزاء الشمالية من البلاد - التي تعد بشكل عام منطقة فائض من الحبوب - إلى انخفاض الحصاد في محافظة نينوى وانخفاض إنتاج المحاصيل إلى النصف في إقليم كردستان العراق. أما في نينوى، فيقدر محصول القمح بأنه أقل بنسبة 70 في المائة مما كان عليه في العام 2020، وأقل بنسبة 50 في المائة عن العام 2019. في حين في إقليم كردستان، كان من المتوقع أن يكون إنتاج القمح أقل بنسبة 50 في المائة من محصول العام 2020.

لذلك كله، أسهم فشل المحاصيل في زيادة أسعار المواد الغذائية في العراق، حيث يتم استكمال الإنتاج المحلي الاستيرادات الغذائية. في حين تؤدي خسائر المحاصيل وانخفاض الدخل وزيادة أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم أوجه الضعف الداخلي وتهديد الأمن الغذائي وسبل العيش في العراق. وقد ظهرت بالفعل توترات بين المجتمعات جراء ذلك. وقد يؤدي تدهور سبل العيش المرتبط بتغير المناخ ونقص المياه إلى زيادة مخاطر التنافس على الموارد والهجرة وتجنيد الجماعات المسلحة والصراع العنيف. ففي السنوات الأخيرة، برزت الاحتجاجات في العراق وأعمال الشغب كأحد الأشكال الأساسية للخلاف المرتبط بالمخاطر المتعلقة بالمناخ.

علاوة على ذلك، فإن النساء سوف تتأثر بشكل غير متناسب بالتغير المناخي في العراق، بسبب الأدوار الجنسانية الموجودة مسبقاً وعدم المساواة، لاسيما وأن النساء غالباً ما يفتقرن إلى خيارات كسب العيش والموارد المتاحة مقارنة بالرجال. وتظهر المؤشرات إن العراق احتل المرتبة 154 من بين 156 دولة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2021، حيث حظيت النساء بفرص اقتصادية ومشاركة وتعليم

وتمكين سياسي أقل. ففي أهوار الحويزة، على سبيل المثال، تتأثر النساء سلبيًا بنقص المياه وظروف الجفاف وعليهنّ البحث عن مصادر مياه أخرى في مناطق بعيدة لإعالة الأسر والماشية. عندما تتدهور سبل العيش، يهاجر الرجال إلى المدن بحثًا عن الوظائف، تاركين النساء لإعالة أسرهنّ ومواشيهنّ، مما يضيف عبئًا إضافيًا من المسؤولية في أوقات الشدة. وبالتالي، يجب أن تأخذ معالجات تغير المناخ بالاعتبار تدهور سبل العيش في ديناميكيات النوع الاجتماعي في العراق.

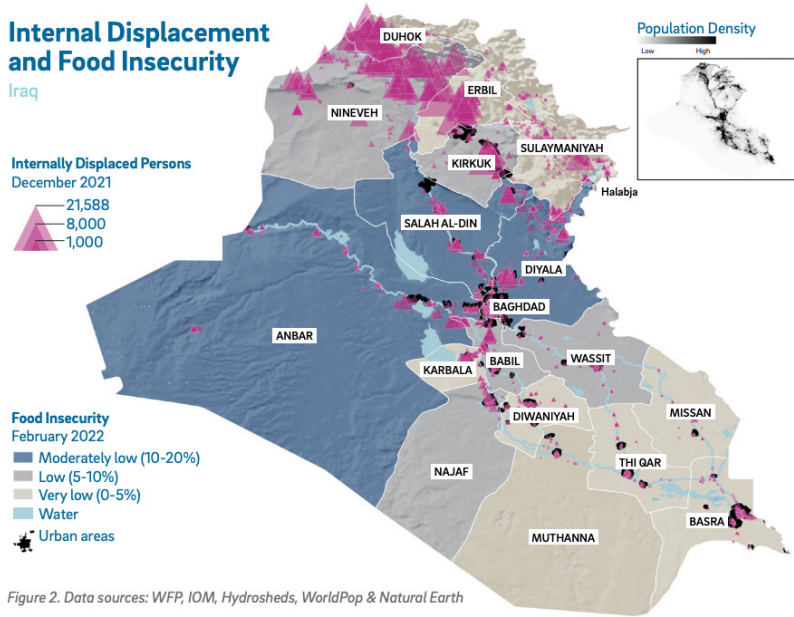
- ثانيا: الهجرة والتنقل في العراق

يعاني العراق من هجرة حضرية واسعة النطاق بسبب فشل المحاصيل وفقدان سبل العيش، على سبيل المثال، في مدينة البصرة، كانت الهجرة من المناطق الريفية مدفوعة بشكل أساسي بنقص الفرص الاقتصادية وندرة المياه والتدهور البيئي الشديد لسبل العيش الريفية. إذ يعيش العديد من هؤلاء المهاجرين في مناطق حضرية فقيرة وغير آمنة معرضة بالفعل لمشاكل اجتماعية تتعلق بالأمن الاقتصادي. وقد أظهرت أنماط الهجرة الحضرية في العراق أن معظم المهاجرين يستقرون في الأحياء الفقيرة، لاسيما وأن هذه الأحياء الفقيرة، إلى جانب الظروف التي يمر بها المهاجرين، فهي مناطق غير مستقرة، وقد خلقت أرضًا خصبة للتجنيد في الجماعات المسلحة ونمو الشبكات الإجرامية. الأمر الذي جعل هذه المناطق تتركز فيها مصادر انعدام الأمان والتي تتمحور حول النزاعات القبلية والبطالة ونقص الخدمات والاتجار بالمخدرات والكحول. وعليه أصبحت الهجرة المتزايدة إلى المدن تضيف المزيد من التحديات في المناطق الحضرية، الأمر الذي من شأنه إن يجهد من قدرات السلطات المحلية على إدارة وتلبية طلبات السكان المتزايد على الخدمات.

اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) 2021، نزح أكثر من مليون شخص داخليًا في العراق، بينما تم تسجيل 4.9 مليون شخص كعائدين إلى مناطقهم الأصلية. إذ يتواجد العديد من النازحين والعائدين في مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتزايد، بما في ذلك المناطق التي على طول نهر الفرات في الأنبار ونهر دجلة في صلاح الدين. في حين تستضيف

محافظة نينوى أكبر عدد من النازحين والعائدين في العراق، حيث أدت ظروف الجفاف في العام 2021 إلى موجة نزوح أخرى من قبل الأسر العائدة.

إن للنزوح آثار سلبية على قدرة الفرد والأسرة على الصمود، وقد يكون العائدون أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ في العراق؛ لأن النزوح يمكن أن يكون له آثار سلبية على سبل العيش والأمن المالي.



شكل (1) النزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي في العراق

- ثالثاً: تكتيكات الفاعلين العسكريين والمسلحين

قد تؤدي زيادة الإجهاد المرتبط بالتغير المناخي والبيئي في العراق إلى تحفيز الجماعات المسلحة على الاستيلاء على الأراضي الزراعية والبنية التحتية للمياه أو تدميرها مثل السدود وخطوط الأنابيب ومحطات الصرف الصحي. وقد لوحظت هذه الظاهرة في صراعات أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال احتلال «تنظيم داعش» للأراضي في العراق بين

2013-2017، إذ استهدف التنظيم مصادر مائية مهمة مثل سد الموصل والفلوجة ودمر البنية التحتية للري.

إذ كان الخوف من أن يقوم «تنظيم داعش» بتحويل أو قطع تدفق المياه إلى الأجزاء الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في العراق - وهي منطقة زراعية رئيسة تعتمد على الري - وتركها عرضة للجفاف، كما تأثرت الأراضي الصالحة للزراعة بالنزاع والتدمير المتعمد من قبل «تنظيم داعش». لذلك بسبب التأثير المتفاقم للتغير المناخي، قد تستمر البنية التحتية الاستراتيجية للمياه في لعب دور مهم في النزاعات المسلحة المستقبلية في العراق. علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن المعيشي قد يؤدي إلى خفض تكلفة الفرصة البديلة من الأنشطة غير المشروعة، لكنه يمكن أن يوفر وسيلة للجماعات المسلحة لكسب الدعم وتجنيد الأعضاء الجدد. على سبيل المثال، استخدم «تنظيم داعش» سابقًا نقص الغذاء والماء للحصول على الدعم في مجتمعات معينة في العراق مقابل تأمين سبل العيش والموارد وغيرها من الخدمات التي لا توفرها الدولة. بالمقابل في جنوب العراق، فإن التجنيد في الميليشيات يعد خيارًا لكسب العيش للعديد من الأسر بسبب التدهور البيئي ونقص الفرص الاقتصادية.

- رابعاً: استغلال النخبة وسوء الإدارة

إن الآثار المجتمعة للحكم الضعيف واستغلال النخبة والتهميش والإقصاء، تعني إن التغير المناخي في العراق يؤثر على بعض الفئات أكثر من غيرها، مما يؤدي بدوره إلى تغذية المظالم التي تؤدي إلى عدم الاستقرار. إذ يحد الفساد وشبكات المحسوبية وتسييس مؤسسات الدولة من خلال تقسيمها بين الجماعات العرقية والطائفية من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات، الأمر الذي يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد ويؤدي إلى عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، كثيراً ما تعيق المنافسة السياسية من عمل الحكومة. فعلى الرغم من تعهدات الحكومات المتعاقبة بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغير المناخي، إلا إن الخلافات السياسية منعت العراق من القيام باستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية لمعالجة آثار تغير المناخ، على سبيل المثال، لم ينجح العراق في الاستثمار في البنية التحتية

للمياه على المدى الطويل للحد من هدر المياه، والاستفادة من تدفق المياه إلى أسفل مجرى النهر، وتعظيم التدفقات الموسمية. كذلك لم تنجح جهود إعادة الإعمار التي قادتها الأمم المتحدة بعد غزو عام 2003 في وضع البنية التحتية للمياه في البلاد على أسس جيدة. **وعليه شهد العراق سنوات من سوء الإدارة بلغت ذروتها في نقص المياه لفترات طويلة ومستمرة.**

Water Stress

Iraq

Water Stress
1960-2014

- Extremely high (>80%)
- High (40-80%)
- Medium - High (20-40%)
- Low - Medium (10-20%)
- Low (>10%)
- Arid

Water

Urban areas

Protests and Riots
2020-2021

- 434
- 200
- 50

Violence Against Civilians
2020-2021

- 43
- 20
- 5

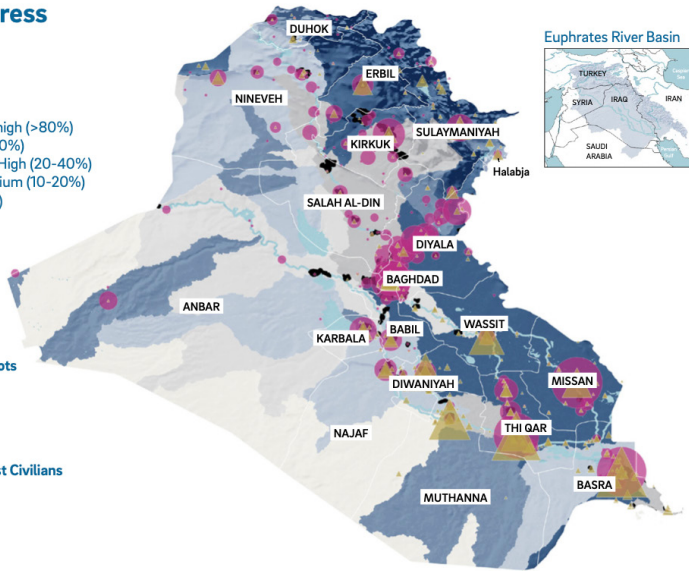


Figure 3. Data sources: WRI Aqueduct, ACLED, Hydrosheds & Natural Earth

شكل (2) الاجهاد المائي* والاحتجاجات وأعمال الشغب والعنف ضد المدنيين في العراق

* (الاجهاد المائي: هي حالة لا توجد فيها مياه كافية بجودة كافية لتلبية متطلبات الناس والبيئة)

ونظرا لذلك، شهد العراق بالفعل احتجاجات على نقص أو رداءة المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات، فضلاً عن نقص فرص العمل. وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالعنف من الجهات الأمنية وتسببت في المزيد من عدم الاستقرار في البلاد. في الوقت نفسه، أدت الاحتجاجات على قضايا المياه في البصرة أيضاً إلى وعود بالاستثمار في المنطقة المحلية، بدلاً من تبني

سياسة أوسع على مستوى البلاد.

وبالنتيجة من المرجح أن تؤدي تأثيرات التغير المناخي في العراق إلى تفاقم القضايا الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات. لذلك إذا تُرك التغير المناخي في العراق دون معالجة، فإن ضعف الحوكمة واستغلال النخبة وسوء الإدارة والتهميش سيؤدي إلى تفاقم الضعف وعدم الاستقرار، لا سيما عندما تتفاقم تلك الأشياء بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي. ومن المرجح أن يؤدي تدهور سبل العيش إلى زيادة مخاطر الاحتجاجات وخلق عدم استقرار سياسي في العراق، وفي بعض الحالات من شأنه أن يؤدي إلى العنف.

التوصيات والملاحظات:

- يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة التعاون على تطوير أدوات تحليلية شاملة للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، ومن الأهمية بمكان إن يدمج هذا التحليل في خطة التكيف المناخي الوطنية العراقية.
- يجب على الحكومة العراقية تعزيز قدرتها على التخطيط والتنفيذ للاستجابة للتحديات في تقديم الخدمات العامة بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي، إذ يجب وضع آليات لتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة وإصلاح قطاعي الكهرباء والمياه، كما يجب على الفاعلين الدوليين مساعدة العراق في هذه الجهود.
- يجب على الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة الاستفادة من إمكانية تعزيز العقد الاجتماعي في العراق بين المجتمع والحكومة من خلال تقديم خدمات فعالة ومقاومة للتغير المناخي.
- يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك الفئات المهمشة والمستعدة، والنساء والفتيات، والأقليات العرقية والدينية والقبلية في معالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ.
- يجب على الحكومة العراقية التكيف من ندرة المياه المتوقع حدوثها في المستقبل بسبب الآثار السلبية للتغير المناخ، والسياسات المائية للدول المجاورة (تركيا/إيران)، وضعف البنية التحتية لخرن وتوزيع المياه، والاستخدام غير المقيد للمياه، وذلك عبر خيارين: الأول/ ينطوي على

التوصيات والملاحظات:

تعزيز الإمدادات من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الموارد المائية التقليدية، وإعادة استخدام مياه الصرف والمياه العادمة، والتحويلات بين الأحواض، وتحلية المياه، ومكافحة التلوث. أما الثاني/ فينطوي على إدارة الطلب العام على المياه من خلال ثلاث خيارات: يتمثل الخيار الأول في تقليل الفاقد من المياه في عملية الإنتاج الزراعي بداية من نظام الري وصولاً إلى نقطة الاستهلاك. ويتمثل الخيار الثاني في زيادة إنتاجية المحاصيل فيما يتعلق بالمياه، ويتضمن ذلك إنتاج محاصيل أكثر قيمة لكل حجم من المياه المستخدمة. في حين يتمثل الخيار الثالث في إعادة تخصيص المياه نحو استخدامات أعلى قيمة من خلال نقل المياه بين القطاعات أو النقل داخل القطاعات عن طريق تقليل المساحة المروية المحصودة من محصول معين لتقليل التبخر (الناجم من التربة أو سطوح أوراق النباتات دون الدخول إلى جسم النباتات) والنتج (الماء الذي يدخل من جذور النبات ويتسلل من أوراقها إلى الجو) أو تحويل المياه نحو محاصيل ذات قيمة أعلى¹

1- التكيف مع ندرة المياه: إطار عمل من أجل الزراعة والأمن الغذائي، تقرير منظمة الفاو للأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن المياه، العدد عدد 38، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، 2008.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks